وزارة الدفاع القطرية 1971 – 1995: دراسة تاريخية

م.د. رفاء كاظم ماهر
الجامعة المستنصرية/كلية الآداب
drrfaa@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

تعد وزارة الدفاع لأي دولة بصورة عامة هي الجهة المسؤولة عن شؤون القوات المسلحة اذ تمثل هيكلها التنظيمي، ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى وزارة الدفاع القطرية، فهي المسؤولة تنظيميًا وإداريًا وماليًا عن الجيش القطري وقواته العاملة وتسليحه، وما إلى غير ذلك. تأسست وزارة الدفاع القطرية في عام 1977، وذلك بعد استقلال البلاد عن بريطانيا، إذ كان لزامًا على القيادة السياسية القطرية آنذاك أن تأخذ على عاتقها مسؤولية بناء دولة حديثة تتكون من مؤسسات حكم على نمط الدول الحديثة تكون قادرة على تحقيق أمن شعبها وتلبية متطلباته. ويعد تأسيس وزارة الدفاع القطرية امتدادًا لمسيرة بناء مؤسسي بدأت بإقرار النظام الأساسي لسنة 1972، الذي يعد دستورًا مؤقتًا للبلاد، ويعدّ استكمالًا لسياسات تقطير الوظائف بالدولة بعد استبعاد العناصر الإنجليزية من الجيش والشرطة وغير ذلك من الوظائف الرسمية.

قسم البحث الى اربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول لكيفية نشأة وزارة الدفاع القطرية والأسس التي قامت عليها الوزارة والآليات التي عملت بها، في حين ناقش المبحث الثاني تطور وزارة الدفاع وابرز الوزراء، اما المبحث الثالث فسلطنا الضوء فيه على صنوف الجيش القطري والأموال التي رصدت لتطوير هذه المؤسسة المهمة، وتناولنا في المبحث الرابع اهم الدول المصدرة لقطر الاسلحة، اعتمدنا في كتابة البحث على مجموعة من المصادر كان أهمها القوانين التي تخص هيكلية الوزارة والمنشورة على الموقع الرسمي للوزارة الموجود على شبكة التواصل الدولية (الانترنت).

الكلمات المفتاحية: قطر، وزارة الدفاع، الجيش، الأسلحة، العلاقات.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The Qatari Ministry of Defense 1971–1995: A Historical Study

Dr. Rfaa Kadhim Maher
Al-Mustansiriya University/College of Arts

Abstract:

Generally, a country's Ministry of Defense is responsible for the affairs of its armed forces, representing its organizational structure. The Qatari Ministry of Defense is no different; it is organizationally, administratively, and financially responsible for the Qatari army, its personnel, its armament, and so on. The Qatari Ministry of Defense was established in 1977, following the country's independence from Britain. At that time, the Qatari political leadership was obligated to undertake the responsibility of building a modern state comprised of governing institutions modeled on those of modern nations, capable of ensuring the security of its people and meeting their needs. The establishment of the Qatari Ministry of Defense is an extension of the institutional building process that began with the adoption of the Basic Law of 1972, which served as the country's provisional constitution. It also represents a continuation of the policies aimed at Qatarizing government positions after the exclusion of British personnel from the army, police, and other official posts. The research was divided into three sections. In the first section, we discussed how the Qatari Ministry of Defense was established, the foundations upon which the ministry was built, and the mechanisms by which it operated. The second section discussed the development of the Ministry of Defense and its most prominent ministers. In the third section, we highlighted the branches of the Qatari army and the funds allocated to develop this important institution. In writing the research, we relied on a group of sources, the most important of which were the laws pertaining to the structure of the ministry, published on the ministry's official website.

Keywords: Qatar, Ministry of Defense, Army, Weapons, Relations.

اولًا: نشأة وزارة الدفاع القطرية

يعرّف الجيش في الاصطلاح بأنه: مجموعة من الأفراد النظاميين المسلحين الذين يناط بهم تنفيذ العمليات القتالية بعد تدريبهم عسكريًا على مهام الدفاع عن الدولة، ويتم إطلاق هذا المصطلح على جميع منتسبي الجندية الذين يتخذون هذه المهنة عملًا لهم بشكلٍ مستدامٍ، فضلًا عن أنه يطلق على أفراد قوات الاحتياط الذين ينخرطون لبعض الوقت في التدريبات العسكرية (كاستلان، 1956، صفحة 3).

ومع تطور الأزمنة، تطورت أساليب الجيوش وأدواتها وآلياتها والمعايير التي تستند عليها تلك الأدوات والآليات، إذ تحولت أساليب الدفاع إلى مؤسسات تحكمها قوانين ونظم تتسم بالخصوصية، وصار لها

تخصصات وفروع مثل: العلوم العسكرية الجوية والبرية والبحرية، وكذلك الخدمات المساعدة مثل: الطب والإعلام وغيرها من التخصصات (الكرباسي، 2016، الصفحات 16-17).

وتقاس قوة الجيوش بعدد من المقاييس المتنوعة، منها قوة العتاد العسكرية والعدد البشري، فضلًا عن العقيدة العسكرية، والموقع الجغرافي للدولة وقوتها الاقتصادية (عربي، 2020).

وتعد وزارات الدفاع الجهة المسؤولة عن إدارة شؤون القوات المسلحة، وفي إطار القانون الذي يحدد الهيكل التنظيمي لتلك القوات والتوصيف الوظيفي لها، وإلى جانب النظام الإداري والمالي الثابت لها (وثيقة الحوار الوطني الشامل، 2013- 2014، صفحة 125).

ولا تختلف القوات المسلحة القطرية عن غيرها من القوات المسلحة النظامية بدول العالم، إذ تتبع عقيدتها من ضرورة توفير الأمن الداخلي لتحقيق الاستقرار والازدهار، وتوفير مظلة دفاع ضد الأخطار الخارجية التي قد تتعرض لها البلاد (العتيبي، 2021، الصفحات 51-52). يبلغ تعداد القوات المسلحة القطرية العاملة نحو 12 ألف جندي، فضلًا عن أن لديها تشكيلات حربية جوية وبرية وبحرية، وتبلغ ميزانية الدفاع بالدولة نحو 6 مليارات دولار (https://sputnikarabic.ae، 2012).

بدأت قطر مرحلة جديدة في تاريخها بإعلان استقلالها عن بريطانيا وذلك في سبتمبر عام 1971، وقد جاء ذلك الاستقلال نتيجة التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية خلال مدة الحربين العالميين، وكذلك مستجدات الظروف عقب الحرب العالمية الثانية مما استدعى بالدولة البريطانية إعادة النظر في وجودها العسكري بمنطقة الخليج وعلى النحو الذي دفع بحكومة حزب العمال بتصفية هذا الوجود في شتاء عام 67 - 1968 وهو ما تم تنفيذه لاحقًا في 1971 (الشلق و الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي (1968 - 1971): دراسة ووثائق، 1998، الصفحات 12-13).

مثّل الانسحاب البريطاني من الخليج إشكالية أمنية كبرى لجميع دول الخليج (إمارات الخليج آنذاك)، ولاسيما في ظل صعود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على قمة النظام العالمي، ويقصد بتلك الإمارات كلًا من قطر والبحرين، بالإضافة إلى أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة والعين وعجمان والفجيرة وأم القيوين، وكان نتيجة لذلك أن وقع اتفاق للاتحاد بينها في دبي في شهر فبراير 1968، إلا أن ظهور خلافات حول صلاحيات الحكومة الاتحادية والسلطات الممنوحة لها والمدينة عاصمة الاتحاد والمناصب الوزارية وتوزيعها، تمخض عنه رغبة قطر والبحرين في عدم الانضمام للاتحاد (قبلان، 2021، الصفحات 24-26).

كانت السياسات التوسعية الإيرانية في عهد الشاه بمنطقة الخليج، وتوافق تلك السياسات مع المصالح البريطانية والأمريكية، من أبرز التحديات التي واجهت دول الخليج في أثناء تلك المدة، ولكن أدت عملية الاستقلال بحد ذاتها إلى سهولة تعامل دول الخليج ومن بينها قطر مع القوة الجديدة التي تسنمت زمام أمور الخليج وهي الولايات المتحدة الأمريكية (شريف، 2016، الصفحات 107-109).

كذلك وجدت رغبة لدى النخبة الحاكمة القطرية وهي عائلة آل ثاني، في بناء سياسة خارجية قطرية ترتكز على مبدأين أساسين هما: أن تكون للسيادة والاستقلال الأولوية، وعدّ أمن الخليج العربي واستقراره مسؤولية مشتركة بين دول الخليج (العفري، المفاتح، و التجاني، 2022، الصفحات 36-37).

يضاف إلى ما سبق أنّ الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، نائب حاكم قطر وولي العهد، الذي أعلن استقلال البلاد في 3 سبتمبر 1971، قد شدد في خطاب إعلان الاستقلال على أن قطر دولة عربية ومسلمة وشعبها جزء من الأمة العربية، وأنها تساعد بكل قوتها قضايا العرب وفي مقدمتها قضية الأرض الفلسطينية المحتلة وقضية الأراضي المحتلة، وهي في هذا الصدد، تؤيد تأييدًا مطلقًا حق الشعب الفلسطيني في استعادة وطنه، وتؤيد بالدرجة ذاتها دول المواجهة العربية في مساعيها لاستعادة أقاليمها المحتلة (الشلق، عقيل، و العبد الله، 2006، صفحة 310).

وتجدر الإشارة إلى أن الساحة الداخلية في قطر كانت قد شهدت منذ عام 1949 تغيرات غير مسبوقة مع خروج أول شحنة من نفط البلاد إلى الخارج، وتمثلت تلك التغيرات في بداية بناء هيكل الدولة على الطريقة الحديثة من النواحي السياسية والتنظيمية والاقتصادية، فضلًا عن زيادة موارد الدولة (العبد لله، 2019، صفحة 385).

وأيضًا تجدر الإشارة إلى أن دولة قطر المستقلة شهدت تحولًا سياسيًا في عام 1972، حينما تولى الشيخ خليفة بن حمد، ولي العهد ورئيس الوزراء، الحكم خلفًا للشيخ أحمد بن علي آل ثاني، ثم شرع في تعريب الجيش والشرطة وإبعاد العناصر الإنجليزية منهما وعلى رأسهم القائد البريطاني كوكدن، وكذلك قائد الشرطة لوك، وعين بدلًا منهما قطريين (الزيدي، 2004، صفحة 108).

ومن بين الإصلاحات الدستورية المهمة التي أدخلها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، بعد توليه حكم قطر، بنحو شهرين فقط، النظام الأساسي لسنة 1972 وهو ما عرف بالنظام الأساسي المؤقت، الذي صدر في نيسان عام 1972، وعدّ دستورًا مؤقتًا للدولة (وزارة العدل بدولة قطر، 1972).

وفي شهر أيار من عام 1977، أصدر الشيخ خليفة بن حمد، وبناءً على النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم، المرسوم الأميري رقم (2) لسنة 1977، بإنشاء وزارة الدفاع وتعيين وزير لها (أمر أميري رقم (2) وزارة العدل بدولة قطر، 1977)

وقد تضمن الأمر الأميري المشار إليه ثلاث مواد، نصت الأولى على أن تنشأ بالبلاد وزارة للدفاع وتعيين اختصاصاتها وفقًا للقانون، ونصّت المادة الثانية على تعيين الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وزيرًا للدفاع وقائدًا عامًا للقوات المسلحة، وبالنسبة إلى المادة الثالثة، فهي مادة روتينية بمثل تلك الأوامر الأميرية، ونصت على أن تنفذ جميع الجهات المختصة الأمر الأميري كلًا فيما يخصه، ويسري العمل به من تاريخ صدوره (وزارة العدل بدولة قطر، 1972).

شهدت المدة التالية بعد ذلك جهودًا لتنظيم القوات المسلحة تحت لواء الوزارة المنشأة حديثًا، وقد صدر في هذا الصدد، القانون رقم (1) لسنة 1979 بتنظيم البعثات الدراسية العسكرية، وهي بعثات للدراسات العسكرية يوفد إليها ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة وكذلك الشرطة، بهدف تأهيلهم علميًا وعمليًا لسد النقص الذي تقتضيه المصلحة العامة للبلاد (البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل بدولة قطر، 1979).

وصدر أيضًا لاحقًا، القانون رقم (1) لسنة 1981 بتنظيم خدمة الضباط في القوات المسلحة، والذي يعد النظام الأساسي لتكوين القوات المسلحة وتشكيلاتها الرئيسة، والرتب العسكرية والتعيينات، وغير ذلك من الشؤون التنظيمية الخاصة بالقوات المسلحة القطرية وأفرادها (وزارة العدل القطرية، 1979).

ثانيًا- تطور وزارة الدفاع القطرية

على الرغم من طول مدة البحث الحالي (1971 – 1995)، إلا أنه لم يتولى منصب وزير الدفاع بدولة قطر منذ إنشائها في عام 1977 وحتى 1995 سوى الأمير حمد بن خليفة آل ثاني (أمر أميري رقم (2) لسنة 1977 بإنشاء وزارة للدفاع وتعيين وزير لها، 1977)، الذي ظل القائد العام للقوات المسلحة بقطر، وكان يشغل أيضًا منصب ولي العهد (البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل بدولة قطر، 1995).

إن الأمير حمد بن خليفة، بعدما تولى حكم البلاد في عام 1995 وأعاد تشكيل مجلس الوزراء، لم يترك منصب وزارة الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة وظل يحتفظ به (البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل بدولة قطر، 1995).

وشهدت وزارة الدفاع القطرية والقوات المسلحة تطورًا كبيرًا خلال مدة وزارة الأمير حمد بن خليفة، بدايةً من وضع التنظيم الإداري للوزارة والقوات، ومرورًا بعمليات تعيين الضباط وضباط الصف والجنود (القطرية، 1981)، ووصولًا إلى تقنين إرسال البعثات التدريبية للخارج (وزارة العدل القطرية، 1979).

كذلك صدرت تشريعات أخرى خلال تولي الأمير حمد بن خليفة منصب وزارة الدفاع، من بينها القانون رقم (9) لسنة 1985 الخاص بتنظيم خدمة الضباط في القوات المسلحة والتي عدل بموجبه القانون رقم (1) لسنة 1981، وقد أدخلت بموجب هذا القانون تعديلات على الرتب العسكرية لضباط القوات المسلحة، وعلى التعيينات والرواتب والعلاوات والمعاشات (وزارة العدل القطرية، 1981).

ومن بين التشريعات العسكرية التي صدرت خلال مدة حكم الأمير حمد بن خليفة، المرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1993 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1981 بتنظيم خدمة الضباط في القوات المسلحة، وبموجب تلك التعديلات، أصبح السن الأدنى للالتحاق بسلك الضباط عند 18 سنة، ونصّ المرسوم على أن يقدم في كل ضابط تقرير سري خلال شهر يناير من كل عام يتضمن سلوكه وكفاءته خلال العام الميلادي السابق (وزارة العدل القطرية، 1993).

وصدرت أيضًا تعديلات أخرى على قانون خدمة الضباط بالقوات المسلحة لعام 1981، وذلك بموجب مرسوم بقانون رقم (18) لسنة 1994، وهي تعديلات خاصة بمنح كل ضابط إجازة لأداء فريضة الحج (وزارة العدل القطرية القطرية، 1981) ، وأضيفت تعديلات ثانية في تلك المسألة في العام التالي (وزارة العدل القطرية، 1995).

ولما كان المحدد العسكري يعد من بين أهم محددات السياسة الخارجية لأي دولة، فقد عملت الدولة القطرية وخلال تولي الأمير حمد بن خليفة وزارة الدفاع على معالجة أوجه القصور الموجودة بالقوات المسلحة للدولة والتي تعود إلى أسباب ديمغرافية ذات صلة بالقوة البشرية، ومنذ بداية الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980، زادت القوة البشرية العسكرية القطرية من 5000 فرد إلى 6000 فرد بحلول عام 1985، ثم وصلت بعد ذلك إلى 7500 فرد في عام 1992، وزاد الإنفاق العسكري القطري من 154.2 مليون دولار في عام 1987 إلى 1.44 مليار دولار في 1991، ثم إلى 2 مليار دولار خلال المدة 1992 – 1995، وقد كانت دول أوروبا الغربية هي المصدر الأساس لتسليح الجيش القطري في تلك الحقبة (جرعون، 2016، صفحة 82).

ونظرًا للارتباط الوثيق بين المحددين العسكري والسياسي، فمن الضروري توضيح أن حقبة بداية الثمانينات شهدت قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد كان قيام هذا المجلس لأسباب أمنية في الأساس ولاسيما بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وإن كان الطريق إلى هذا المجلس سبقه قيام ثورة إيران، فقد اقترحت الكويت عام 1976 مشروعًا وحدوديًا شاملًا بين دول الخليج، وطرح العراق مشروعًا في عام 1980 وهو تنسيق أمني يضم العراق ودول الخليج، لكن مخاوف دول الخليج من مخاطر الاندفاع العراقي نحو حربٍ محتملةٍ بدد هذا المشروع، وكذلك ظهر مشروع عُماني لتكوين حلف عسكري لمواجهة المخاوف السوفيتية، وفشل هذا المشروع أيضًا؛ لعدم أخذه في الاعتبار العوامل السياسية والاقتصادية (الباز، 2018، صفحة 54).

ويمكن القول إن التماثل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نظام الحكم، إذ إن جميع الدول الست الأعضاء بالمجلس، تحكمها أنظمة ملكية أو شبه ملكية، كان أحد أهم أسباب نجاح قيام المجلس، فضلًا عن أن مخالفة دولة العراق في نظام حكمها الجمهوري لهذه الدول على الرغم من أنها دولة خليجية، أدى إلى عدم رغبة الدول الأخرى في دعوتها للانضمام للمجلس (الباز، 2018، صفحة 54).

وبخلاف الانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبرمت قطر في عام 1993، اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، شأنها في ذلك شأن جميع دول مجلس التعاون، وتعد هذه الاتفاقية أحد المظلات الأمنية للدولة، ويمكن بالتنسيق بين القيادة الأمريكية ودول الخليج الأخرى توفير خدمات أمنية لمحيط جغرافي يمتد من آسيا الوسطى وحتى منطقة القرن الإفريقي (جرعون، 2016، صفحة 86).

ثالثًا: صنوف الجيش وميزانية وزارة الدفاع

تتألف القوات المسلحة القطرية من تشكيلات ووحدات برية وجوية وبحرية (وزارة العدل القطرية، 1981)، وبالتالي فهي لا تختلف عن النمط السائد لتشكيلات أي قوات مسلحة تقليدية عمومًا ومنها مثلًا القوات المسلحة الأردنية (الأردنية).

ووفقًا لما هو متاح من معلومات، فإن دولة قطر بذلت جهودًا خلال حقبة الثمانينات؛ لتطوير قواتها المسلحة وجعلها قوات وطنية خالصة، وسعت إلى معالجة مشكلات نقص القوة البشرية وتعداد الجيش (جرعون، 2016، صفحة 83)، بزيادة أعداد المنتسبين إلى الجيش سواءً كانوا قطريين أو من الجنسيات الأخرى ولكن بصورة مؤقتة بعقود محددة (وزارة العدل القطرية، 1981).

وخلال الثمانينات والتسعينات قدمت فرنسا لدولة قطر أكثر من 80% من متطلبات العسكرية، وكانت بذلك المصدر الأول المصدر للسلاح لها، فيما تعدّل هذا الوضع بدايةً من عام 2009 بعدما توجهت الدوحة بشكل أكبر نحو الولايات المتحدة الأمريكية لتلبية احتياجات قواتها المسلحة ومعدات الدفاع (Sünnetci، 2020، صفحة 26).

إن العلاقات القطرية – البريطانية على الرغم من حصول الدوحة على استقلالها في عام 1971، إلا أنها على الصعيد العسكري ظلت مستمرة وظلت لندن إحدى المزودين الرئيسين لاحتياجات سلاح القوات الجوية الأميرية القطرية بالقدرات المتجددة (Tossini، 2022).

وفي ظل غياب البيانات الرسمية والدقيقة عن الأسلحة الخاصة بكل تشكيل من تشكيلات القوات المسلحة القطرية خلال مدة البحث (1971 – 1995)، فإن المؤكد هو أن جميع التشكيلات والوحدات كانت تتسلح بأسلحة غربية (جرعون، 2016، صفحة 83)، وأن الدول الثلاث الرئيسة المغذية للجيش القطري هي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (Vitor Tossini).

وعلى صعيد نسبة أفراد القوات المسلحة قياسًا إلى إجمالي القوى العاملة بدولة قطر خلال مدة البحث، فإن البيانات الرسمية لا تتوافر سوى عن الحقبة من 1990 إلى 1995، وذلك كما يأتي (بيانات البنك الدولي):

السنة	النسبة المئوية لأفراد القوات المسلحة من إجمالي القوى العاملة
1990	4.20
1991	4.00
1992	2.80
1993	2.70
1994	3.30
1995	3.60

وبمراجعة البيانات الواردة بالجدول السابق، يتضح أن النسبة المئوية لأفراد القوات المسلحة القطرية خلال المدة المشار إليها كانت تتأرجح ما بين 2.70 إلى 4.20%.

وبناءً على البيانات الرسمية المتاحة، لا تتوافر أي معلومات أو إحصائيات حول ميزانية وزارة الدفاع القطرية خلال السنوات ما بين 1977 إلى 1979، أما بدايةً من عام 1980 وحتى 1991، فإن إحصائيات البنك الدولي ترصد هذه الميزانية بشكلٍ دقيقٍ وذلك على النحو الآتي (World Bank):

السنة	الإنفاق العسكري بالدولار الأمريكي
1980	616 ألفًا
1981	1.06 مليارات
1982	1.47 مليارًا
1983	905 آلاف
1984	874 ألفًا
1985	1.53 مليارًا
1986	870 ألفًا
1987	865 ألفًا
1988	982 ألفًا

1989	**848 ألفًا**
1990	**790 ألفًا**
1991	**895 ألفًا**
1992	**غير متوافر**
1993	**غير متوافر**
1994	**غير متوافر**
1995	**غير متوافر**

يلاحظ من الجدول السابق أن السنوات التي وجدت لها بيانات رسمية حول ميزانية وزارة الدفاع القطرية، هي السنوات من 1980 إلى 1991، في حين أن ما قبل هذه المدة وما بعدها لا تتوافر عنه أي بيانات.

ويلاحظ كذلك أن ميزانية الدفاع القطرية كانت تتأرجح صعودًا وهبوطًا بين مستويات 1.47 مليار دولار و616 ألف دولار، إذ سجلت المستوى الأعلى خلال عام 1982، في حين كان المستوى الأدنى خلال عام 1980.

وبخلاف ما سبق، لا تتوافر أي معلومات عن الحقبة من 1992 وحتى 1995، وهي مما لا شك فيه تعد حقبة مهمة جدًا على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، فقد شهدت هذه الحقبة استمرار تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي التي بدأت منذ 1990، وحرب الخليج الثانية التي وقعت ما بين 1990 – 1991، ثم تولي الأمير حمد بن خليفة آل ثاني حكم قطر، خلفًا لوالده.

وبمراجعة بيانات البنك الدولي كذلك فيما يتعلق بنسبة الإنفاق العسكري القطري من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث، يتضح الآتي (بيانات البنك الدولي):

السنة	النسبة المئوية للإنفاق من إجمالي الناتج المحلي
1980	7.90
1981	12.20
1982	19.30
1983	14.00

1984	12.70
1985	24.80
1986	غير متوافر
1987	15.90
1988	16.30
1989	13.10
1990	10.70
1991	13.00
1992	غير متوافر
1993	غير متوافر
1994	غير متوافر
1995	غير متوافر

يلاحظ من الجدول السابق، غياب بيانات الإنفاق العسكري بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال المدة ما بين 1977 إلى 1979، ويلاحظ كذلك غياب بيانات عام 1986، وعدم توافر بيانات السنوات من 1992 إلى 1995.

في حين خلال السنوات التي تتوافر عنها بيانات، فإن أعلى نسبة كانت عند 24.80% وذلك خلال العام 1986، في حين أن أدنى نسبة كانت عند 7.90% وذلك خلال العام 1980.

وتكشف الإحصائيات السابقة عن وجود رغبة قوية لدى القيادة السياسية في دولة قطر لتحديث القوات المسلحة، وتعكس الإحصائيات أيضًا من خلال نسب الإنفاق على ميزانية الدفاع، حجم التهديدات الذي كان يحيط بالبلاد آنذاك، وهذا ما تؤكده بيانات بعض الأعوام وعلى رأسها عام 1986 الذي وصلت فيه نسبة الإنفاق إلى نحو 25% من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك عام 1982 الذي وصلت النسبة فيها لما يقرب من الـ 20% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

رابعًا: عمليات استيراد الأسلحة

نظرًا لطبيعة الصفقات العسكرية وما تحتاج إليه من سرية، ولاسيما إذا كانت السنوات التي أجريت فيها تلك الصفقات بعيدة ولم تكن فيها وسائل الاتصال وتكنولوجيا الاتصال قد وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم، فإن عمليات استيراد الأسلحة من جانب دولة قطر منذ إنشاء وزارة الدفاع رسميًا وخلال عقد الثمانينات يلفها بعض الغموض وتتسم المعلومات ذات الصلة بها بالنقص، لكن بالبحث وجد تقرير أعده مشروع الشرق الأوسط لأبحاث المعلومات عام 1983، وضع قطر على رأس قائمة تضم أكبر 10 دول عالمية مصنفة بحسب نصيب الفرد من الإنفاق العسكري، ويشير التقرير إلى أن قطر تقع في منطقة تنفق نحو 13 – 15% من ناتجها القومي بحلول نهاية السبعينات على التسليح العسكري (Paul، 1983).

كذلك يوضح تقرير آخر حديث أن قطر من بين الدول التي تشتري مقاتلات رافال الفرنسية وهي المقاتلات التي بدأ إنتاجها منذ الثمانينات، وتمتاز بأنها ذات تكلفة اقتصادية منخفضة نسبيًا مقارنةً بجيلها من المقاتلات الأمريكية الشهيرة أف – 16، وهي كذلك من بين طراز المقاتلات المناسبة للعمل من المطارات التقليدية ومن حاملات الطائرات؛ نظرًا لكونها مزودة بنظام القفز التزلجي الذي يساعدها على توليد قوة رفع كافية للإقلاع بسرعات جوية منخفضة (Kass، 2024).

وفي السياق ذاته، أكدت دراسة ثالثة على أن فرنسا كانت صاحبة مصلحة في تطوير سلاح الجو القطري وتوسيعه، وفي هذا الصدد كانت إحدى مزودي قطر الرئيسين بالسلاح، وتشير الدراسة إلى أن التعاون القطري – الفرنسي في مجال التسليح نتج عنه توقيع اتفاقيتين خلال التسعينات، وأرجعت الدراسة هذا التعاون لأسباب سياسية تتعلق بمواقف الدوحة الرسمية الداعمة لمواقف باريس تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية (Béraud-Sudreau, 2023, p. 4).

وأيضًا أوضحت دراسة أعدت عن القدرات العسكرية للدول الصغيرة أن التسليح الفرنسي كان هو العمود الفقري للجيش القطري خلال الثمانينات والتسعينات، وتلفت هذه الدراسة إلى أن طائرات ميراج 2000 ودبابات AMX الفرنسية الخفيفة، كانت الأسلحة الأساسية ضمن تشكيلات الجيش القطري في أثناء هذه المدة (Ahmed).

وفيما يخص الجانب البريطاني وعلاقات التسليح القطرية – البريطانية خلال مدة الدراسة، توضح دراسة أن بريطانيا سعت منذ ثورة إيران عام 1979 إلى استغلال حالة الكراهية للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق في استعادة بعض من نفوذها السابق لدى دولها (Tore & Clive, 2023, pp. 818-819).

وتوضح الدراسة أيضًا أن الحكومة البريطانية برئاسة مارجريت تاتشر آنذاك، كانت تدرك جيدًا أهمية النفوذ الاستراتيجي لمبيعات الأسلحة في منطقة الخليج عمومًا، ومن ثم سمحت بإجراء مفاوضات لبيع طائرات ومعدات دفاع جوي لعدد من الدول الشرق أوسطية كانت من بينها قطر (Tore & Clive, 2023, p. 819).

كذلك تشير الدراسة إلى أن أهداف البريطانيين من التوسع في مبيعات الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط ومن بينها الخليج، هو تقليص حجم مبيعات بعض أنواع الأسلحة ومنها الطائرات وأنظمة الدفاع الجوي الفرنسية لصالح البريطانية، وتؤكد الدراسة على أن تلك السياسات حققت ما كانت تصبو إليه بعد سنوات معدودة متخذةً من صفقة طائرات مقاتلة من طراز تورنادو وأنظمة دفاع جوي نفذت مع السعودية نموذجًا، لإقناعها بالتخلي عن مقاتلات ميراج الفرنسية (Tore & Clive, 2023, pp. 819–820).

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتاريخ صفقات التسليح مع دول قطر، فإن تقرير مبيعات الأسلحة لدول الشرق الصادر عن الكونغرس الأمريكي في شهر نوفمبر 2020 تطرق إليها، عادًا أن العلاقات القطرية – الأمريكية هي علاقات استراتيجية بالأساس، وأشار التقرير إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين والتي وقعت رسميًا في عام 1992، ويتم تجديدها كل 10 سنوات، كان آخرها في ديسمبر عام 2013 (Policy, 2020, p. 20).

وأكد تقرير الكونغرس ذاته على أن تسليح الجيش القطري بنسبة كبيرة خلال الثمانينات والتسعينات كان فرنسيًا، منوهًا إلى أن صفقات السلاح التي عقدتها مع باريس في تلك المدة كانت بملايين الدولارات، لكنه – التقرير – يعود ليؤكد أنه مع رغبة قطر في لعب دور إقليمي أكبر بعد ذلك، فإن الدوحة توجهت تدريجيًا نحو الولايات المتحدة كمصدر أساس من مصادر الأسلحة (Policy, 2020, pp. 20–21).

ويشير تقرير آخر للكونغرس الأمريكي خاص بدولة قطر من حيث حوكمة الأمن والسياسة الأمريكية تجاهها إلى أنّ مدة نهاية الثمانينات، دون تحديد السنة بالضبط، قد شهدت صفقة بيع واشنطن للدوحة صواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف من طراز ستينغر الأمريكية الصنع، وأن تلك الصفقة كانت بداية لتعاون أكبر في مجال بيع أنظمة الدفاع الصاروخي، ووصولًا إلى اتفاقية الدفاع المشترك (DCA) (Policy, Qatar: Governance, Security, and U.S, 2018, p. 14).

الخاتمة:

يلاحظ منذ تأسيس الوزارة في عام 1977، أنه توالت عمليات إصدار القوانين المنظمة للقوات المسلحة وتشكيلاتها الرئيسة وشؤون أفرادها، مثل: قانون تنظيم البعثات الدراسية العسكرية الذي صدر عام 1979، وقانون تنظيم خدمة الضباط في القوات المسلحة الذي صدر في عام 1981.

وبالنسبة إلى الوزراء الذين شغلوا منصب وزير الدفاع خلال مدة البحث (1971 – 1995)، فلم يشغل المنصب في أثناء تلك المدة سوى الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، الذي استمر على رأس الوزارة وقائدًا عامًا للقوات المسلحة طوال تلك المدة، وأنه ظل يشغله أيضًا بعد توليه حكم البلاد في العام 1995، خلفًا لوالده الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وفي حقبة تولي الأمير حمد بن خليفة مهام وزارة الدفاع، شهدت القوات المسلحة القطرية تطورًا كبيرًا، على صعيد المعدات العسكرية وتعيين الضباط وضباط الصف والجنود، وكذلك الحال بالنسبة إلى الخطط والتكتيكات الخاصة بعملها.

وإلى جانب ما سبق، أقرت خلال مدة الأمير حمد بن خليفة، عدة قوانين ذات صلة بالقوات المسلحة وأعيد تعديل قوانين سابقة لتتماشى مع التغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وبهدف رفع كفاءة القوات وأفرادها.

حاولت وزارة الدفاع القطرية كذلك خلال مدة الأمير حمد بن خليفة أن تعالج بعض أوجه القصور الموجودة بالقوات المسلحة وكان في مقدمتها نقص القوة البشرية، وفي هذا السياق، عملت تدريجيًا على رفع عدد القوات العاملة تدريجيًا بدايةً من سنوات الثمانينات.

وبالنسبة إلى معالجة أوجه القصور كذلك التي كانت موجودة بالقوات المسلحة القطرية، عملت الوزارة على رفع ميزانية الدفاع لتحقيق الإنفاق الجيد على تسليح القوات وتجهيزها حتى وصل الإنفاق العسكري في إحدى السنوات إلى نحو 25% من إجمالي الناتج المحلي، وخلال مدة نهاية السبعينات وفي أثناء حقبة الثمانينات، توضح البيانات والمعلومات والمصادر المتوافرة أن تسليح القوات المسلحة القطرية كان يتوزع بين الأسلحة الفرنسية التي شكلت نحو 80% من أسلحة تشكيلات تلك القوات، ثم البريطانية والأمريكية.

وشملت الأسلحة الفرنسية طائرات رافال المقاتلة وكذلك طائرات ميراج 2000، بالإضافة إلى الدبابات الخفيفة من طراز AMX، وتلك الأسلحة تعد مناسبة لهذه المرحلة ومسرح عمليات الخليج العربي.

ومن جانبها حاولت بريطانيا تقليص مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى دول الخليج وبينها قطر خلال مدة تولي مارجريت تاتشر للوزارة، بعدّ أن مبيعات الأسلحة تحقق أهدافًا سياسية، وفي الوقت ذاته تحقق أهدافًا اقتصادية وتحد من النفوذ الفرنسي في منطقة نفوذ تقليدية بريطانية هي الخليج، وبحلول نهاية الثمانينات، توجهت قطر نحو الأسلحة الأمريكية، وتؤكد تقارير الكونغرس الأمريكي الخاصة بمبيعات الأسلحة أن بداية دخول السلاح الأمريكي المتطور إلى قطر كان بصفقة صواريخ ستينغر المضادة للطائرات المحمولة على الكتف، ثم توالت الصفقات بعد في مجال أنظمة الدفاع الصاروخي وحتى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك عام 1992، وقد حدث ذلك في ظل مساعي الدوحة للعب دور إقليمي أكبر ومؤثر.

قائمة المصادر والمراجع:

اولًا: الكتب:

1. الباز، أحمد. (1018). الثورة والحرب: تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
2. جرعون. عرفات علي. (2016) قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء.. أعداء، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
3. درويش، محمود أحمد. (2018) مناهج البحث في العلوم الإنسانية، القاهرة: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.
4. الزيدي، مفيد. (2004). موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
5. شريف، سوسن جبار.(2016) الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية (1971 – 1988)، عمان: دار المعتز للنشر، الطبعة الأولى.
6. الشلق، أحمد زكريا، الخطيب، مصطفى عقيل،(1989). قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي (1968 – 1971): دراسة ووثائق، الدوحة: دار الثقافة، الطبعة الثانية.
7. الشلق، أحمد زكريا، عقيل، مصطفى، العبد الله، يوسف إبراهيم. (2006) تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة، الدوحة: مطابع رينودا الحديثة، الطبعة الثالثة.
8. العفري، موسى، والمفاتح، هند، والتجاني، حامد. (2020). أنموذج الدوحة في إدارة الأزمات: الإطاران النظري والمفاهيمي والإطار المنهجي، في مؤلف: إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق: الاستجابة الاستراتيجية لدولة قطر لأزمة الحصار، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى.
9. قبلان، مروان. (2021). سياسة قطر الخارجية: الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى.
10. كاستلان، جورج، تاريخ الجيوش. (1956) ترجمة: كمال دسوقي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
11. الكرباسي، محمد صادق. (2016) شريعة الجيش، بيروت: بيت العلم للنابهين.

ثانيًا: المجلات

12. اسعيدي، إبراهيم. (2020). تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد أزمة الحصار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
13. العبد الله، يوسف إبراهيم. (2019). الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتطور قطر الحديثة (قبل توليه الحكم وحتى عام 1995)، مجلة وقائع تاريخية، مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد يوليو 2019 (الجزء الثاني).
14. العتيبي، خالد ناصر. (2021). العلاقات المدنية العسكرية في حالات الطوارئ: قطر نموذجًا، أطروحة علمية ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الدفاعية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
15. وثيقة الحوار الوطني الشامل الصادرة عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الجمهورية اليمنية، (2013–2014) صنعاء.

المواقع الإخبارية والإلكترونية:

16. 6 جيوش خليجية تنفق 155 مليار دولار سنويًا.. حقائق وأرقام عن دول مجلس التعاون، وكالة سبوتنيك الروسية، 10/ 1/ 2021. متاح عبر الرابط:
https://sputnikarabic.ae/20210110/6-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B4-88%D9%84-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-

17. 9 معايير.. كيف يتم تصنيف أقوى جيوش العالم؟، وكالة سبوتنيك الروسية، 5/ 2/ 2020. متاح عبر الرابط: https://sputnikarabic.ae/20200205/9D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-

18. إنفاق قطر العسكري بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي، بيانات البنك الدولي. متاح عبر الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?end=2020&locations=QA&start=1968

19. عدد أفراد القوات المسلحة القطرية بالنسبة المئوية من إجمالي القوى العاملة، بيانات البنك الدولي. متاح عبر الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.TOTL.TF.ZS?end=2020&locations=QA&start=1968

ثالثًا: المراسيم والقوانين

20. النظام الأساسي لسنة 1972 النظام الأساسي المؤقت المعدل (ملغي)، البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل بدولة قطر. متاح عبر الرابط: language=ar&https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=2285

21. أمر أميري رقم (2) لسنة 1977 بإنشاء وزارة للدفاع وتعيين وزير لها، البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل بدولة قطر. متاح عبر الرابط: https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2727&language=ar :

22. قانون رقم (1) لسنة 1979 بتنظيم البعثات الدراسية العسكرية، البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل بدولة قطر. متاح عبر الرابط: https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2530&language=ar :

23. قانون رقم (1) لسنة 1981 بتنظيم خدمة الضباط في القوات المسلحة (ملغي)، البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل بدولة قطر. متاح عبر الرابط: language=ar&https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=2531

24. مرسوم بقانون رقم (12) لسنة 1993 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1981 بتنظيم خدمة الضباط في القوات المسلحة، البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل بدولة قطر. متاح عبر الرابط: language=ar&LawId=466&https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=13587

25. مرسوم بقانون رقم (18) لسنة 1994 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1981 بتنظيم خدمة الضباط في القوات المسلحة، البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل بدولة قطر. متاح عبر الرابط: language=ar&LawId=511&https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=14051

26. قانون رقم (11) لسنة 1995 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1981 بتنظيم خدمة الضباط في القوات المسلحة، البوابة القانونية القطرية، وزارة العدل بدولة قطر. متاح عبر الرابط: language=ar&LawId=36&https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=1318

27. قانون القوات المسلحة الأردنية رقم (3) لسنة 2007، الموقع الإلكتروني الرسمي للقيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية. متاح عبر الرابط: https://www.jaf.mil.jo/ContentstemplateC/Armed_Forces_Lawar.aspx :

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

List of sources and references:

1. Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S. Policy, Congressional Research Service, Updated: November 23, 2020
2. Béraud-Sudreau, Lucie, The role of the arms trade in bilateral and multilateral ties with the MENA region: A Franco-German perspective, prisme Initiative. Published as part of debate 1 of the SALAM project, Spring 2023
3. DEFENSE & SECURITY IN QATAR, Virginia Economic Development Partnership (VEDP), June 2019
4. Hashim, Ahmed S., Security & Defense in Small States: Qatar, the UAE and Singapore, Middle East Policy Council, (No Data). Available via the link: https://mepc.org/journal/security-defense-small-states-qatar-uae-and-singapore
5. https://www.politico.eu/article/france-us-arms-jet-gulf-paris-un/
6. Kass, Harrison, France's Dassault Rafale: The Best Fourth-Generation Fighter Jet?, The National Interest, January 7, 2024.Available via the link:
7. Military expenditure (current USD) - Qatar, World Bank. Available via the link: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CD?end=2020&locations=QA&start=1968
8. Paul, James, Stork, Joe, Arms Sales and the Militarization of the Middle East, Middle East Research and Information Project: Critical Coverage of the Middle East Since 1971, February 1983, Available via the link: https://merip.org/1983/02/arms-sales-and-the-militarization-of-the-middle-east/
9. Petersen, Tore T., Jones, Clive, British Revival and American Decline? Anglo-American Relations and the Persian Gulf 1979–1987, The InTernaTIonal hIsTory revIew, 2023, vol. 45
10. Qatar: Governance, Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service, Updated: December 4, 2018
11. Sünnetci, İbrahim, Article The State of Qatar and Qatar Armed Forces, Defence Turkey, Date: Issue 98 - April 2020
12. Tossini, J. Vitor, The UK's military co-operation with Qatar since 1971, October 25, 2022, Available via the link: https://ukdefencejournal.org.uk/the-uks-military-co-operation-with-qatar-since-1971/

Sources

First: Books

1. Al-Baz, Ahmed. (1918). Revolution and War: Shaping Iranian-Gulf Relations. Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution.
2. Jaroun, Arafat Ali. (2016). Qatar and the Changing Foreign Policy: Allies... Enemies. Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution.
3. Darwish, Mahmoud Ahmed. (2018). Research Methodologies in the Humanities. Cairo: Arab Nation Foundation for Publishing and Distribution.
4. Al-Zaydi, Mufid. (2004). Encyclopedia of Contemporary and Modern Arab History. Amman: Osama Publishing and Distribution House.
5. Sharif, Sawsan Jabbar. (2016). The Arabian Gulf in American Foreign Policy (1971-1988). Amman: Al-Mu'taz Publishing House, First Edition.
6. Al-Shalaq, Ahmed Zakaria, and Al-Khatib, Mustafa Aqil. (1989). Qatar and the Federation of the Nine Arab Emirates in the Arabian Gulf (1968-1971): A Study and Documents, Doha: Dar Al-Thaqafa, Second Edition.

7. Al-Shalaq, Ahmed Zakaria, Aqeel, Mustafa, and Al-Abdullah, Yousef Ibrahim. (2006) The Political Development of Qatar from the Establishment of the Emirate to the Independence of the State, Doha: Renuda Modern Press, Third Edition.
8. Al-Afri, Musa, Al-Muftah, Hind, and Al-Tijani, Hamed. (2020). The Doha Model in Crisis Management: Theoretical, Conceptual, and Methodological Frameworks, in Crisis Management Between Theory and Practice: The Strategic Response of the State of Qatar to the Blockade Crisis, Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, First Edition.
9. Qablan, Marwan. (2021). Qatar's Foreign Policy: Strategy in the Face of Geography, Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, First Edition.
10. Castellan, George. A History of Armies. (1956) Translated by: Kamal Desouki, Cairo: Al-Nahda Al-Masriya Library.
11. Al-Karbasi, Muhammad Sadiq. (2016) The Law of the Army, Beirut: Bayt Al-Ilm Lil-Nabehin.

Second: Journals

13. Al-Saidi, Ibrahim. (2020). The Development of Qatari Defense Policy After the Blockade Crisis, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut.
14. Al-Abdullah, Yusuf Ibrahim. (2019). Sheikh Khalifa bin Hamad Al Thani and the Development of Modern Qatar (Before He Assumed Power Until 1995), Historical Facts Journal, Center for Historical Research and Studies, Faculty of Arts, Cairo University, July 2019 Issue (Part Two).
15. Al-Otaibi, Khalid Nasser. (2021). Civil-Military Relations in Emergency Situations: Qatar as a Model, Master's Thesis in Defense Studies, College of Arts and Sciences, Qatar University.
16. The Comprehensive National Dialogue Document issued by the Comprehensive National Dialogue Conference, Republic of Yemen, (2013-2014), Sana'a.

News and online sources:

17. Six Gulf armies spend $155 billion annually... Facts and figures about the GCC countries, Sputnik News Agency, January 10, 2021. Available at: https://sputnikarabic.ae/20210110/6-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B4-88%D9%84-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-
18. Nine criteria... How are the world's strongest armies ranked?, Sputnik News Agency, February 5, 2020. Available at: https://sputnikarabic.ae/20200205/9-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-
19. Qatar's military spending as a percentage of GDP, World Bank data. Available at: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?end=2020&locations=QA&start=1968
20. Number of Qatari Armed Forces personnel as a percentage of total workforce, World Bank data. Available at: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.TOTL.TF.ZS?end=2020&locations=QA&start=1968

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Third: Decrees and Laws

21. The Basic Law of 1972, the Amended Provisional Basic Law (Repealed), Qatar Legal Portal, Ministry of Justice, State of Qatar. Available at: https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=2285&language=ar

22. Emiri Decree No. (2) of 1977 establishing a Ministry of Defense and appointing a Minister for it, Qatar Legal Portal, Ministry of Justice of the State of Qatar. Available at: https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2727&language=ar

23. Law No. (1) of 1979 regulating military scholarships, Qatar Legal Portal, Ministry of Justice of the State of Qatar. Available at: https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2530&language=ar

24. Law No. (1) of 1981 regulating the service of officers in the Armed Forces (repealed), Qatar Legal Portal, Ministry of Justice of the State of Qatar. Available at: https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=2531&language=ar

25. Decree-Law No. (12) of 1993 amending some provisions of Law No. (1) of 1981 regulating the service of officers in the Armed Forces, Qatar Legal Portal, Ministry of Justice, State of Qatar. Available at: https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=13587&LawId=466&language=ar

26. Decree-Law No. (18) of 1994 amending some provisions of Law No. (1) of 1981 regulating the service of officers in the Armed Forces, Qatar Legal Portal, Ministry of Justice, State of Qatar. Available at: https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=14051&LawId=511&language=ar

27. Law No. (11) of 1995 Amending Some Provisions of Law No. (1) of 1981 Regulating the Service of Officers in the Armed Forces, Qatar Legal Portal, Ministry of Justice, State of Qatar. Available at: https://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawArticleID=1318&LawId=36&language=ar

28. Jordanian Armed Forces Law No. (3) of 2007, Official Website of the General Command of the Jordanian Armed Forces. Available at: https://www.jaf.mil.jo/ContentstemplateC/Armed